

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية



ورقة عمل حول أفضل الممارسات والاجراءات التي تم اتخاذها في القرار رقم 6/7 والمعنون
(متابعة لإعلان مكافحة الفساد) والقرار رقم 5/7 والمعنون (الإجراءات الاحترازية لمكافحة
الفساد)

عمان - الأردن

2018/5/17

هيئة النزاهة ومكافحة الفساد:

هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في الأردن هي هيئة مستقلة إداريا وماليا يشرف عليها رئيس وأربعة أعضاء ممن يتصفون بالنزاهة والحياد والخبرة وفقا للقانون.

تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري وتمارس مهامها وعملها دون أي تأثير أو تدخل من أي جهة كانت. وتهدف الهيئة إلى تحصين النظام السياسي والإداري من الخروج على مبادئ النزاهة الوطنية، التي تسعى لخدمة المواطنين والحفاظ على كرامتهم وعلى حقوقهم وممتلكاتهم من خلال ضمان تطبيق التشريعات والشفافية في العمل من أجل تطبيق مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ومحاربة الفساد بكل أشكاله وحماية حقوق المواطنين وعدم التعدي على أي شكل، ومن خلال تفعيل منظومة القيم والمعايير السلوكية في القطاعين العام والخاص، والتحقق من الارتباط بين المسؤولية والمساءلة وضمن أن الهيكل التنظيمي للإدارة العامة يقدم الخدمات للمواطنين بجودة عالية والشفافية والعدالة، وكذلك لضمان التزام السلطة التنفيذية بالشفافية في عملية صنع السياسات واتخاذ القرارات وحق حصول المواطن على المعلومات وفقا للتشريعات النافذة والتركيز على المجتمع المدني لوضع أسس الحكم الرشيد وتنفيذ ذلك.

تأسست هيئة مكافحة الفساد عام 2006، وديوان المظالم عام 2009. وبقيت تعمل بمهامها حتى إقرار قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (13) لسنة 2016 الذي تم بموجبه تشكيل هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، وبشرت الهيئة أعمالها ب 15 يونيو 2016، والتي ضمت هيئة مكافحة الفساد وديوان المظالم معا تحت اسم واحد.

إن من أهم نجاح الجهات المعنية بالوقاية من الفساد هو تضافر الجهود وتبادل المعلومات والحصول على أفضل التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال ، لذلك حرصت الهيئة على تعزيز التعاون فيما بينها وبين المنظمات الدولية والمجتمع الدولي والتي تعمل على توحيد آليات العمل وزيادة التنسيق.

• بالتعاون مشروع سيجما (SIGMA):

مشروع التعاون بين هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وبرنامج دعم تحسين الإدارة والحكم الرشيد (سيجما)، إجراء تقييم لمخاطر الفساد في العطاءات الحكومية في الأردن. شمل التقرير دراسة شاملة للثغرات و الفجوات التشريعية و التنفيذية في قوانيننا و انظمتنا و التي تشكل بدورها مدخلا من مداخل الفساد بمختلف أشكاله ، محاولا في ذات الوقت ادراج مجموعة من التوصيات و الاقتراحات لغايات ادخالها حيز التنفيذ و التي من شأنها أن تحد من خطورة هذه الفجوات مستقبلا.

• التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) :

تم اختيار الأردن من بين عدة دول لتنفيذ مبادرة وطنية تسعى إلى تعزيز النزاهة و الشفافية و المساءلة في قطاع الأشغال و الإنشاءات الحكومية العامة و ذلك في إطار مبادرة يتم تنفيذها و تبنيتها من قبل مركز سياسات حكومة مدينة سول في كوريا الجنوبية ، التي تمحورت حول موضوع الشفافية في تنفيذ المشاريع الإنشائية .

Clean construction system.

هدف هذا المشروع الى دعم الجهات المعنية بقطاع الانشاءات العامة في تبنى سياسات الشفافية في ادارة المعلومات و توفيرها للمشاريع الانشائية الى جانب ضمان تطبيق الرقابة و المتابعة على هذه المشاريع في سبيل تحقيق و تعزيز الشفافية و المساءلة في قطاع الانشاءات العامة.

ومن أبرز ما نص عليها قانون النزاهة ومكافحة الفساد وتعديلاته بخصوص استرداد الأموال المتحصلة من الفساد:

- لا يسري التقادم على استرداد الاموال المتحصلة عن الفساد .
- لا يحول صدور قرار عن المحكمة باسقاط دعوى الحق العام أو بوقف الملاحقة أو الاعفاء من العقوبة من الاستمرار بنظر الدعوى للبت في استرداد الاموال المتحصلة عن الفساد .
- الزام الموظف العمومي الاجنبي وموظفي المؤسسات الدولية العمومية برد الأموال المتحصلة عن افعال الفساد في حال ارتكابهم أي من افعال الفساد.
- إنشاء حساب امانات لدى البنك المركزي يخصص لحفظ الاموال والمنافع المتحصلة عن الفساد التي تم استردادها أو الحجز عليها ولحين تسليمها لمستحقيها.

مهام وصلاحيات الهيئة :

- استنادا الى احكام المادة 4 من قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (13) لسنة 2016 يقع على عاتق الهيئة مهام ضمان الالتزام بمبادئ النزاهة الوطنية و مكافحة الفساد من خلال :

- تفعيل منظومة القيم و القواعد السلوكية في الادارة العامة .
- التأكد من ان الادارة العامة تقدم خدمات المواطنين بجودة عالية و على نحو من الشفافية و العدالة .
- التأكد من التزام الادارة العامة بمبادئ الحوكمة الرشيدة .
- التأكد من التزام السلطة التنفيذية بالشفافية عند وضع السياسات و اتخاذ القرارات .

- التأكيد من تطبيق الادارة العامة للتشريعات بشفافية و بما يحقق العدالة و المساواة.
- التأكيد من وجود اطار قانوني ينظم مسألة المسؤولين و متخذي القرار و محاسبتهم .
- تلقي شكاوى المتضررين و تظلماتهم .
- التعاون في تقديم و طلب المساعدة القانونية الدولية في مجال مكافحة الفساد عبر القنوات الرسمية .
- التحري عن الفساد المالي و الاداري بكل أشكاله ، و الكشف عن المخالفات و التجاوزات و جمع الأدلة و المعلومات الخاصة بذلك و مباشرة التحقيقات و السير في الاجراءات الادارية و القانونية اللازمة .
- ملاحقة كل من يرتكب أيًا من أفعال الفساد و حجز أمواله المنقولة و الغير منقولة و منعه من السفر بقرار مستعجل من الجهات القضائية المختصة و طلب كف يده عن العمل من الجهات المعنية و وقف راتبه و علاواته و سائر استحقاقاته المالية اذا لزم
- مكافحة اغتيال الشخصية
- التأكيد من قيام مؤسسات الرقابة على القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني بوضع معايير الحوكمة الرشيدة و ضمان سلامة تطبيقها .

دائرة الوقاية:

تمارس مديرية الوقاية في هيئة النزاهة ومكافحة الفساد من خلال الخطة الاستراتيجية 2025/2017 من خلال العديد من البرامج والمشاريع (محور التوعية / محور الوقاية والرصد/ محور الدراسات القطاعية) وبالتالي فإن عمل الهيئة ككل وبالتحديد الوقائي ينفذ من خلال خطة استراتيجية ممنهجية واضحة الاهداف والمهام والنتائج ضمن مؤشرات قياس اصولية .

وفي سبيل تحقيق ذلك فإن مديرية الوقاية تقوم من خلال المهام الموكلة لها بالمسؤوليات التالية :

1. من الجانب التوعوي : اعداد وتحديث خطة التوعية السنوية بما ينسجم مع مشاريع الخطة الاستراتيجية لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد 2025/2017 بحيث تشمل هذه المشاريع العديد من البرامج والدورات وورش العمل ومؤتمرات تهدف لرفع الوعي بمفهوم النزاهة ومكافحة الفساد بأشكاله وأثاره السلبية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والعمل على توجيه الرأي العام ضد الفساد وخلف حس المسؤولية بذلك لدى كافة افراد المجتمع للحيلولة دون وقوع افعال فساد .

2. من الجانب الوقائي الاستباقي: القيام باعداد خطط عمل تهدف الى اتخاذ جملة من الاجراءات الاستباقية الرادعة بما ينسجم مع الخطة الاستراتيجية لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد من اجل الحيلولة لوقوع افعال الفساد ، كذلك الوقوف على اهم المخاطر في المؤسسات والجهات الخاضعة لقانون النزاهة مكافحة الفساد من اجل تقييم هذه المخاطر ومعرفة اثرها على كافة المستويات بهدف ادارتها ومعالجتها بالوسائل القانونية ، كذلك معرفة مواطن الخلل والضعف التشريعية والادارية والمالية في الجهات المستهدفة التي تسمح بوقوع افعال فساد من اجل الوقوف عندها ومعالجتها بالطرق الاصولية .

3. جانب الدراسات القطاعية : اعداد وتحديث الدراسات القطاعية السنوية التي تشمل على جميع الدراسات والابحاث التي تغطي وتستهدف احد او كل العوامل والاثار الادارية والاقتصادية والاجتماعية لوقوع افعال الفساد بهدف معرفتها والخروج بتوصيات لمعالجت الثغرات ومواطن الخلل المحتملة في المؤسسات والجهات المستهدفة لمنع وقوع افعال الفساد من خلال تسلط

الضوء على اهم المخاطر التي تسمح بارتكاب افعال الفساد سواء من قبل الافراد او المؤسسات الرسمية والخاصة على حد سواء .

4. جانب الرصد : وهو رصد الاحداث والوقائع المتعلقة بافعال الفساد والمحتملة من خلال بناء منظومة رصد فعالة تسلط الضوء على اهم الاحداث اليومية الداخلية (الوطنية) والخارجية (الدولية) حسب الامكانيات المتاحة ، التي تتصل بطريق مباشر وغير مباشر بارتكاب افعال الفساد كرسد الواسطة والمحسوبة والصفقات المشبوهة واعداد تقارير يومية ورفعها الى مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد بهدف الحيلولة دون استكمال بعض العمليات او القرارات او الصفقات التي يمكن ان تنطوي على افعال فساد فيما لو استمرت.

السياسات والاستراتيجيات الوطنية:

ترى المملكة الاردنية الهاشمية، ان التشريعات القانونية الخاصة بمكافحة الفساد لا تكفي وحدها للتصدي لهذه الافة، سيما ان الفساد جريمة معقدة ومتشابكة، ومستترة ولها اطراف متنفعة تسعى للدفاع عنها، ويستلزم التصدي لها توفير جهود موجهة استراتيجياً، تركز في اساسها على تضافر العمل وتفعيل الدور التكامل لمختلف مؤسسات الدولة معززة بارادة سياسية ومجتمعية قوية، تكون قادرة على التصدي لها، ومن هنا فقد بادر الاردن الى تبني استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد، حيث غطت الاستراتيجية الاولى منها الفترة من 2008-2012، ومع انتهاء مدتها تم الاعلان عن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للفترة من 2013-2017 ارتكزت في اعدادها على مجموعة من الوثائق والتقارير ومن اهمها تقرير استعراض مدى التزام الأردن بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وخلال الاحتفال باليوم الدولي لمكافحة الفساد لعام 2016 قامت الهيئة بأطلاق خطة إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد للأعوام (2017-2025)، جاءت هذه الاستراتيجية الوطنية لتعكس الرؤية الملكية السامية باعتبار ان النزاهة الوطنية تشكل الارضية السياسية والمجتمعية الضرورية لنجاح سياسة مكافحة الفساد.

في الاردن و في اقرار (ميثاق النزاهة الوطنية) ، والتي تهدف الى ترسيخ خمسة مبادئ في ستة اتجاهات وهذه المبادئ الخمسة هي: سيادة القانون ، والحاكمة الرشيدة ، والشفافية في اعمال الادارة العامة ، والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ، والمساءلة والمحاسبة. اما الاتجاهات الستة فهي: السلطة التنفيذية ، السلطة التشريعية ، السلطة القضائية ، القطاع الخاص ، الاحزاب والنقابات ، والهيئات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ، ووسائل الاعلام.

وقد تم إعداد هذه الاستراتيجية وفق منهج تشاركي انطلق من توجيهات ملكية سامية تضمنها كتاب التكليف السامي لتشكيل الحكومة في الخامس والعشرين من شهر أيلول 2016، والذي أكد على ضرورة ترجمة ميثاق منظومة النزاهة الوطنية وقانون النزاهة ومكافحة الفساد إلى ممارسات يلمسها المواطن في العمل اليومي للإدارات الحكومية والخدمات العامة، وما تبعه من توجيهات وأفكار في الورقة النقاشية الملكية السادسة التي طرحها جلالة الملك في السادس عشر من شهر تشرين الأول 2016، التي أكدت على الإرادة السياسية الثابتة في تعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد والقضاء عليه، والتي أشارت في ذات الوقت إلى أن ضمان سيادة القانون لا يتم إلا بوجود آليات رقابة فعالة متمثلة بأجهزة الحكومة الرقابية، وعلى رأسها هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، كما أشارت الورقة إلى ضرورة العمل وباستمرار على تطوير آليات الرقابة من خلال تبني الأدوات المتطورة ، بما يضمن الفعالية والسرعة، ومعالجة جوانب القصور في عملها سواء التشريعية أو الفنية، سعياً لتعزيز ثقة المواطن في مؤسسات الدولة.

رؤية هيئة النزاهة ومكافحة الفساد ورسالتها

"بيئة وطنية نزيهة مناهضة للفساد"

"مكافحة الفساد بكافة أشكاله، بتطويقه، وعزله، ومنع انتشاره والحد من آثاره، والمحافظة على الموارد الوطنية، من خلال تفعيل منظومة النزاهة الوطنية وترسيخ قيم النزاهة ومعايير السلوك الفردي والمؤسسي، وتأسيس قيم الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون والشفافية والمحاسبة والمساءلة والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بما يؤسس لبيئة مناهضة للفساد"

الأهداف الاستراتيجية الوطنية:

1. تفعيل منظومة النزاهة الوطنية وترسيخ معايير ومبادئ النزاهة لإيجاد بيئة وطنية مناهضة للفساد
2. تهيئة البيئة الوطنية للمشاركة في مكافحة الفساد من خلال التوعية الوطنية للمجتمع والمؤسسات والأفراد.
3. الوقاية من الفساد بتجفيف منابعه وتطويقه وإغلاق منافذه وعزله والحد من آثاره من خلال العمل الاستباقي الفعال.
4. تكريس إنفاذ قانون النزاهة ومكافحة الفساد كأساس لمبدأ سيادة القانون.
5. إحكام التشريعات السارية والمستقبلية بإغلاق الثغرات التشريعية التي قد تؤدي إلى الفساد.
6. تعزيز الشراكات وتكامل الجهود مع الشركاء المحليين والدوليين.
7. تعزيز قنوات الاتصال والإعلام.
8. تطوير القدرات المؤسسية للهيئة والارتقاء بالأداء بما يعظم إنجازات الهيئة.

لقد أكد جلالة الملك عبدالله الثاني حفظه الله وأطال بعمره في الورقة النقاشية السادسة أهمية القضاء على الوساطة والمحسوبية وأن سيادة القانون لا يمكن أن تطبق في أي دولة إذا لم يتم القضاء على هذه الظاهرة التي تفتك بالمسيرة التنموية وعائق أمام النهوض بالمجتمع "لا يمكننا الحديث عن سيادة القانون ونحن لا نقر بأن الوساطة والمحسوبية سلوكيات تفتك بالمسيرة التنموية والنهضوية للمجتمعات، ليس فقط بكونها عائقاً يحول دون النهوض بالوطن، بل ممارسات تنخر بما تم إنجازه وبنائه وذلك بتقويضها لقيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وقيم المواطنة الصالحة وهي الأساس لتطور أي مجتمع".

إبلاغ الناس/ المادة (10) من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد:

ينص الدستور الأردني على أن المواطنين لهم الحق في مخاطبة السلطات العامة بشأن أي من المسائل الشخصية التي تؤثر عليهم، أو في أي أمر له صلة بالشؤون العامة. إلى جانب النصوص الدستورية، اعتمد الأردن تدابير تشريعية لضمان إتاحة المعلومات للجمهور، تمثلت بإصدار قانون ضمان حق الحصول

على المعلومات رقم (47) لسنة 2007 كأول قانون من نوعه في الدول العربية، ترتب عليه تشكيل مجلس المعلومات ليتولى ضمان تزويد المعلومات إلى طالبيها، والنظر في الشكاوى المقدمة من طالبي الحصول عليها وتسويتها.

كما يشير قانون ضمان حق الحصول على المعلومات على أن كل مواطن أردني له الحق في الحصول على المعلومات المطلوبة إذا كانت لديه/لديها مصلحة مشروعة أو سبب مشروع.

كما تبنى الأردن العديد من الأنظمة والتعليمات التنفيذية والبلاغات الرسمية بهدف إرساء ثقافة الشفافية في العمل العام والتي ألزمت الإعلان عن ونشر المعلومات الحكومية على المواقع الإلكترونية والجريدة الرسمية والصحف المحلية وغيرها. إضافة إلى قيام الحكومة بإطلاق موقع رسمي للحكومة الإلكترونية مُعزّزاً بتطبيقات الهواتف الذكية، ويتضمن المعلومات بخصوص الخدمات الحكومية والخدمات التي يمكن تقديمها إلكترونياً؛ مثال ذلك، إعداد 17 دليل خدمات تضمنت حصر 608 خدمة لعدد من الدوائر الرسمية، حيث شملت تلك الأدلة المعلومات الأساسية التي يحتاجها متلقو الخدمة، إضافة إلى لوحة إعلانات لكافة القرارات الحكومية بما فيها الوظائف والعطاءات والتقارير والإحصاءات التي يجوز نشرها قانوناً.

على مستوى التشريعات، تقوم الدولة، إضافة إلى النشر في الجريدة الرسمية، بنشر التشريعات المقررة وكذلك مشاريع التشريعات لغايات التعليق عليها من خلال الموقع الرسمي لديوان التشريع والرأي. وفي سبيل تبسيط الإجراءات الإدارية ومن أجل تيسير وصول الناس إلى الهيئات المُقدّمة للخدمات، فقد صدر نظام تطوير الخدمات الحكومية رقم (64) لسنة 2012، والذي يُعتبر المظلة التشريعية لتطوير الخدمات الحكومية وتبسيط الإجراءات، ويهدف هذا النظام إلى رفع مستوى تقديم الخدمات ومأسسة عمل الدوائر الحكومية للوصول إلى خدمات حكومية ذات كفاءة وفعالية، ويلزم النظام جميع الدوائر الحكومية بتحديد الخدمات التي تُقدّمها، وأن تقوم هذه الدوائر بإعداد دليل يتضمّن كافة معلومات تقديم الخدمة ونشره إلكترونياً لإتاحته للجمهور، بالإضافة إلى القيام بتحديد احتياجات مُتلقي الخدمة وتطلعاته، وقياس مستوى الأداء الفعلي للخدمة دورياً مقارنةً مع معايير تقديم الخدمة.

آلية الإبلاغ عن مخاطر الفساد:

مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد هو المسؤول عن رفع مستوى الوعي لدى المواطن بشأن الفساد وذلك من خلال نشر تقارير دورية تبين خطر الفساد والواسطة والمحسوبية على مؤسسات الدولة والإدارات العامة. تعمل الهيئة بمشاركة المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة بالعديد من الأمور المتعلقة بالوقاية من الفساد ومن ضمنها إشراك مؤسسات المجتمع المدني بعملية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

تُلخّص هذه الجزئية التدابير التي اتخذها الأردن والتي من شأنها تعزيز الشفافية في الإدارة العامة، بما في ذلك التدابير التي تتعلق بكيفية تنظيمها وأدائها لوظائفها وعمليات اتخاذ القرارات فيها و المتعلقة بإبلاغ الناس، كما تستعرض أهم الجهود التي بذلها الأردن في الحرص على المشاركة الفاعلة لجميع الجهات المعنية بالوقاية من الفساد ومحاربتة، وإذكاء الوعي بوجود الفساد وأسبابه وخطورته ومخاطره سواء تلك الجهات في القطاعين العام والخاص او منظمات المجتمع المدني والإعلام من خلال تبني استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد تُوضع وتنفذ بشكلٍ تشاركي و المتعلقة بمشاركة المجتمع. كما تُلقي هذه الجزئية الضوء على التدابير المُتخذة في سبيل تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية و المتعلقة بتعزيز الشفافية والمساءلة في الأموال العمومية .

وفيما يتعلق بتدابير نشر معلومات يمكن أن تضم تقارير دورية عن مخاطر الفساد في الإدارة العامة، تقوم العديد من الجهات الحكومية بموجب قانونها ومن ضمنها ديوان المحاسبة وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بإعداد ونشر تقاريرها السنوية التي تشمل أعمالها وأنشطتها ومخاطر الفساد على التنمية والمجتمع.

وتروجاً لمساهمة المجتمع بمنع الفساد وإعلامه وتثقيفه، فقد أقامت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وبمشاركة الجهات المعنية سواء العامة منها أو الخاصة أو منظمات المجتمع المدني أو الإعلام، العديد من المحاضرات والورش التدريبية والتوعوية شملت كافة القطاعات ، وتحت عناوين مُتعددة منها "الحاكمية الرشيدة ومكافحة الفساد"، "الهيئة: النشأة، الأهداف، الاختصاصات وآلية عملها"، "الوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة في المؤسسات الوطنية". كما تم تعديل منهاج الصف العاشر وإدراج مادة تتعلق بمكافحة

الفساد بالإضافة الى التعريف بنشأة الهيئة وأهدافها ومحاور عملها، إضافة إلى بعض الفصول المتعلقة بمفهوم الفساد وأضراره وأهمية محاربه.

وقامت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد بإطلاق مبادرة إلكترونية (شارك) بالشراكة مع وزارة الصحة والمجلس الصحي العالي، تسمح للمواطنين بالإبلاغ عن حالات الفساد في الخدمات الصحية كمرحلة تجريبية تُمكن من إصدار تقارير دورية في قطاع الخدمات.

للتواصل مع هيئة النزاهة ومكافحة الفساد:

شارع الرياضة- عرجان

تلفون: +962 6 5503150

فاكس: +962 6 5540391

صندوق البريد: 5000

الرمز البريدي: عمان 11953

البريد الإلكتروني: info@jiacc.gov.jo

الموقع الإلكتروني: www.jiacc.gov.jo

تويتر: https://twitter.com/Jor_jiacc?lang=ar

فيسبوك:

https://www.facebook.com/AntiCorruptionCommission/?hc_ref=ARREezHNm

[q9zH39k_bWtduw4mJxr7WiwicsYOitXuSvWu4JWIMKsz8GSovGM-](https://www.facebook.com/AntiCorruptionCommission/?hc_ref=ARREezHNmq9zH39k_bWtduw4mJxr7WiwicsYOitXuSvWu4JWIMKsz8GSovGM-)

[uNvWag&fref=nf](https://www.facebook.com/AntiCorruptionCommission/?hc_ref=ARREezHNmq9zH39k_bWtduw4mJxr7WiwicsYOitXuSvWu4JWIMKsz8GSovGM-uNvWag&fref=nf)